

أما رفضنا لتلك الفائدة الكبرى التي توخاها ابن جني من هذا الاشتقاق فيعود إلى أنه يفتقد - في أغلب الأحيان - ذلك المعنى المشترك بين التقاليد الستة ، وفي أغلب المفردات المشتقة في اللغة العربية .

٣ - نتيجة النزاع حول أصل الكلمة العربية :

اختلف علماء العربية في الأصل الذي ترجع إليه كلماتها الداخلة في علم التصريف أهو زيادة حرف في الأصل الثلاثي أو الأصل الثلاثي ، وقد ظهرت بوادر ذلك الاختلاف على يد أحمد فارس الشدياق - كما مر سابقاً - الذي اتخذ بعض الأفعال وسيلة لتأكيد زيادة حرف في الأصل الثلاثي للعربية مستنداً في ذلك إلى ما ورد في كتاب الخصائص لابن جني ومعجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس وغيرهما ، من كلمات يدل ظاهرها على أنها ثنائية الأصول .

إلا أن ابن جني وابن فارس لم يخضعا كلمات العربية إلى أصول ثنائية ؛ يدل على ذلك ورود أكثر من نص عنهما يفيد أن كلمات العربية المتمكنة والمتصرفة لا تَقَلُّ أصولها عن ثلاثة أحرف أصول ، وإن سَقَطَ أحد هذه الأصول ففي الاستعمال فقط ولم يكن كذلك في أصل الوضع ؛ يدل على هذا رجوع الأصل الثالث الساقط في بعض تصاريف الكلمة عند زوال علة سقوطه .

والذي نراه راجحاً وصحيحاً عد المفردات العربية ثلاثية الأصول - في أصل وضعها - وانتفاء كون أصولها ثنائية ؛ لأنها لو كانت كذلك ؛ لأصبحت ذوات الحرفين دالة على معنى بعد اشتقاقها من الأصل الثنائي - كما يراه أصحاب هذا الرأي - نحو : (قَصْ) - بفتح القاف وسكون الصاد - لكن ذلك ليس صحيحاً ، فلم يكن لهذين الحرفين أي معنى ، ولم يكونا فعلاً ، كما يرى أصحاب القول بزيادة حرف في الأصل الثلاثي ، ولم يؤدي أية وظيفة على صورتها الثنائية هذه ، بدلالة وجود حروف الجر والضمائر وبعض